

# صندوق النقد يدعو العراق لتقليل الاعتماد على النفط وضبط الإنفاق العام

المصدر: صندوق النقد الدولي



مركز المنبر للدراسات والتنمية  
ALMANBAR FOR STUDIES AND DEVELOPMENT

## عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقل، مقره الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام - فضلاً عن قضايا أخرى - ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقل، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا تهتمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

<https://www.almanbar.org>

info@almanbar.org



## صندوق النقد يدعو العراق لتقليل الاعتماد على النفط وضبط الإنفاق العام

قسم الابحاث والترجمة

المصدر: "صندوق النقد الدولي"

مارس 3، 2024: التقت بعثة من صندوق النقد الدولي، بقيادة السيد جان-غيو ومبولان، السلطات العراقية في عمان، خلال المدة من 20 إلى 29 فبراير لإجراء مشاورات المادة الرابعة للعام 2024. وقد تم إصدار البيان التالي في نهاية عمل البعثة.<sup>1</sup>

تُعد البيانات المذكورة في البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي إلى العراق مهمة للغاية وتعكس التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق في الوقت الحاضر. وتم تسليط الضوء في البيان على عدة نقاط رئيسية:

- التوسع في المالية العامة، حيث يشدد البيان على ضرورة استمرار التوسع في المالية العامة لتحقيق النمو الاقتصادي. ومع ذلك، يجب أن يتم ذلك بطريقة مستدامة تقلل من الاعتماد على إيرادات النفط وتتضمن إجراءات لتقليل تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد.
- زيادة الإيرادات غير النفطية من أجل تحقيق الاستدامة المالية، يجب على العراق زيادة الإيرادات غير النفطية. يمكن تحقيق ذلك عن طريق التحكم في فاتورة أجور القطاع العام وتوسيع القاعدة الضريبية.

<sup>1</sup> <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2024/03/01/mcs030324-iraq-staff-concluding-statement-of-the-2024-imf-article-iv-mission>

- تعزيز القطاع الخاص، يعد تمكين القطاع الخاص من ناحية التطوير والنمو أمرًا حاسمًا. يتضمن ذلك إجراء إصلاحات لسوق العمل وتحسين القطاع المالي وإعادة هيكلة المصارف المملوكة للدولة. كما ينصح بإصلاح قطاعي التقاعد والكهرباء.
  - تحسين الحوكمة والحد من الفساد. يجب أن تكون جهود تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد مستمرة، ويعد ذلك جزءًا أساسيًا من الجهود الرامية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- يعكس البيان أهمية الإصلاحات الاقتصادية والمالية في العراق وضرورة تحقيق التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية. ومن المتوقع أن تكون هذه التوصيات والمشورة جزءًا من الجهود المستمرة لتعزيز الاقتصاد العراقي وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

الصورة:

[العراق يطلب مساعدة طارئة من صندوق النقد الدولي - وكالة أخبار العرب: العالم بين يديك \(arab-newz.org\)](http://arab-newz.org)